

قانون رقم ( 2 ) لسنة 1989م  
بأعتماد ميزانية التحول للسنة المالية 1989م

مؤتمر الشعب العام ،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية في دور انعقادها العادي الثاني للعام 1398 و.ر الموافق 1988م التي صاغها مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي الخامس عشر خلال الفترة من 21 رجب الى 2 شعبان 1398 و.ر الموافق 2 الى 9 من شهر المربح 1989م .

وبعد الاطلاع على قانون النظام المالي للدولة وتعديلاته .

وعلى القانون رقم ( 85 ) لسنة 1970م بتنظيم شئون التخطيط والتنمية وتعديلاته .

وعلى القانون رقم ( 127 ) لسنة 1970م بتخصيص بعض الموارد لحساب الاحتياطي العام .

وعلى القانون رقم ( 13 ) لسنة 1981م بشأن اللجان الشعبية المعدل بالقانون رقم ( 14 ) لسنة 1984م.

وعلى القانون رقم ( 13 ) لسنة 1988م بأعتماد ميزانية التحول للسنة المالية 1988م من أول أي النار 1988م الى 31 كانون 1988م.

صاغ ما يلي

المادة الاولى

يجوز اتفاق مبلغ 000ر000ر900 د.ل ( تسعمائة مليون دينار ليبي ) لأغراض ميزانية التحول خلال الفترة من أول شهر أي النار 1989م وحتى 31 الكانون 1989م ، وذلك على الوجه المبين بالجدول المرفق والجدول التفصيلية الملحقة به ، وفقا لما تتضمنه هذه الجداول من تأشيريات .

ويجوز بقرار من اللجنة الشعبية العامة تخصيص مبالغ اضافية لميزانية التحول حسب الموارد المالية المتاحة ووفقا للقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

#### المادة الثانية

تغطي مصروفات ميزانية التحول المقررة بالمادة الاولى من هذا القانون من المبالغ التي تخصص لها من موارد التنمية وفقا لاحكام المادة السابعة من القانون رقم ( 85 ) لسنة 1970م بتنظيم شئون التخطيط والتنمية ، وكذلك الايرادات الذاتية المقدرة بمبلغ ( 150 ) مائة وخمسين مليون دينار .

#### المادة الثالثة

تمدد فترة العمل بميزانية التحول للسنة المالية 1989م ، حتى 31 المربخ 1990م .

وتعتبر الفترة من 1 أي النار 1990م الى 31 المربخ 1990م ، فترة انتقالية للسنة المالية الجديدة .

#### المادة الرابعة

تحدد الاعتمادات المالية للجهات المخصص لها مبالغ بميزانية التحول للسنة المالية 1989م عن الفترة من 1 أي النار 1990 الى 31 المربخ 1990م بقيمة ( 25% ) خمسة وعشرين بالمائة من الاعتمادات المنصوص عليها بالمادة الاولى من هذا القانون .

#### المادة الخامسة

لاغراض تغطية جزء من المبالغ اللازمة للاتفاق على بعض برامج ومشروعات التحول الانتاجية خلال السنة المالية 1989م ، يجوز للجنة الشعبية العامة أن تأذن بالاقتراض من المؤسسات المالية ، ويحدد القرار الصادر بالاذن شروط الاقتراض ، وقيمة كل قرض ، والغرض الذي ينفق فيه .

#### المادة السادسة

استثناء من احكام الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ( 85 ) لسنة 1970م بتنظيم شئون التخطيط والتنمية وتعديلاته ، لا ترحل المبالغ التي لم يتم انفاقها من مخصصات ميزانية التحول للسنوات السابقة حتى نهاية عام 1988م الى السنة او السنوات التالية وتلغى الاعتمادات المدرجة في الميزانية والتي لم تصرف حتى هذا التاريخ .

#### المادة السابعة

استثناء من احكام المادة الثامنة من القانون رقم ( 85 ) لسنة 1970م، بتنظيم شئون التخطيط والتنمية وتعديلاته ، يجوز للجنة الشعبية العامة استحداث قطاعات جديدة بالميزانية ، ودمج قطاعات قائمة وذلك في حدود المخصصات المالية المعتمدة بالميزانية .

#### المادة الثامنة

يجوز النقل من مخصصات بند أو أكثر بأحد ابواب الميزانية الى مخصصات بند أو أكثر بباب آخر بذات الميزانية بشرط وجود وفر وعدم حدوث عجز بالبنود المتقول منها ، وذلك وفقا لما يلي :-

- (أ) بالنسبة للمشروعات غير الموزعة بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من اللجنة الشعبية العامة للتخطيط .
- (ب) بالنسبة للمشروعات الموزعة بقرارات من اللجان الشعبية للبلديات هل الا يتم النقل الا بعد التشاور مع اللجنة الشعبية العامة للتخطيط .

#### المادة التاسعة

لا يجوز النقل من مخصصات بند تصفية الالتزامات بالقطاعات المختلفة كما انه لا يجوز النقل من مخصصات المشروعات المنتهية وعليها التزام ، وتنفق المبالغ المدرجة لها في تسديد تلك الالتزامات دون غيرها .

### المادة العاشرة

على اللجنة الشعبية العامة تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتبارا من أول  
أى النار 1989 م ، وينشر فى الجريدة الرسمية ، ووسائل الاعلام المختلفة .

مؤتمر الشعب العام

صدر فى 2 شعبان 1398 و.ر.  
الموافق 9 المريخ 1989م

Eastlaws.com